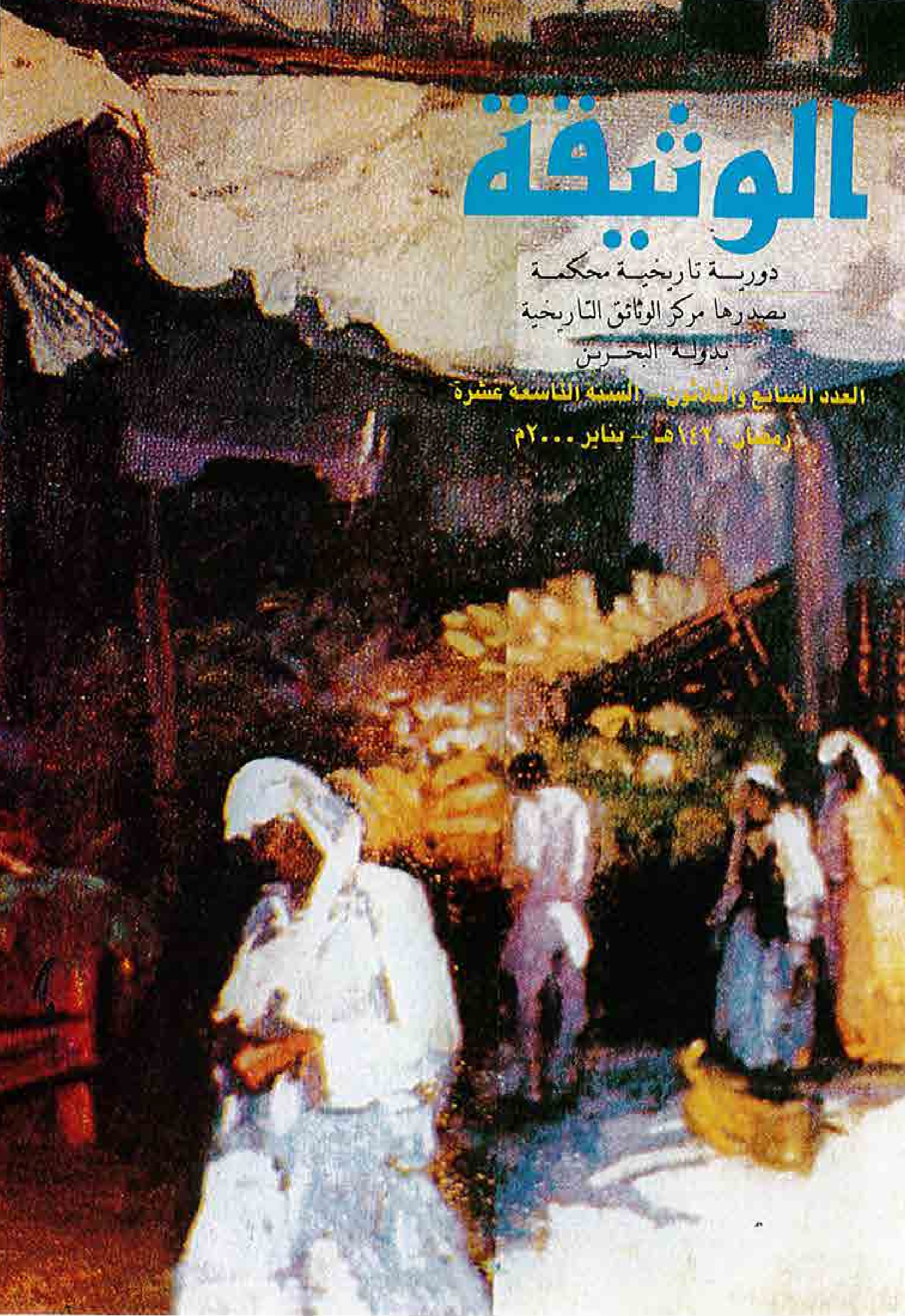


الوثيقة

دوريـة تاريخيـة محكمـة
يصدرها مركز الوثائق التاريخية
بدولـة البحـريـن

العدد السابع والثلاثون - السنة التاسعة عشرة
رمضان ١٤٢٠هـ - يناير ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الوثيقة

دورية تاريخية محكمة
يصدرها
مركز الوثائق التاريخية
بدولة البحرين

رقم التسجيل : MWTH 222

العدد السابع والثلاثون - السنة التاسعة عشرة
رمضان ١٤٢٠هـ - يناير ٢٠٠٠م

الوثيقة

لجنة المجلة

العنوان : مركز الوثائق التاريخية ص.ب. : ٢٨٨٨٢
المنامة - دولة البحرين - تليفون : ٦٦٤٨٥٤
جميع المكاتبات ترسل باسم رئيس التحرير

فهرس

القسم العربي

كلمة العدد:

القسم الإنجليزي

كلمة العدد:

صورة الغلاف
"السـوق"
للفنان الكويتي أمير عبد الرضا عوض

كلمة العدد

الشمال.. والجنوب وتحديات الألفية الثالثة

بقلم : سعادة الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة

شهور قليلة ويطل علينا القرن الجديد بتحدياته الخطيرة وهي تحديات بدأت بالفعل منذ فترة . . فالانتقال من قرن إلى قرن جديد ليس قفزة ينتقل بها الإنسان من شاطئ إلى شاطئ . . وإنما هو انتقال يتكور فيه زمن على زمن كتكور الليل والنهار . .

وقد بدأ الاستعداد لاستقبال الألفية الثالثة منذ سنوات وإن كنا في العالم العربي وكالعادة قد بدأنا متأخرين . . وأول ظاهرة تواجهنا من ظواهر القرن الجديد هي أنه – وكما تؤكد تباشيره – هو قرن الكيانات العملاقة، فأوروبا التي احتكرت معظم الصراعات في القرن الأخير وكانت بؤرة

الحربين العالميتين جمعت صفوفها ووحدت كلمتها وأزاحت جانباً وإلى حدٍ بعيد خلافاتها التقليدية . . أقامت السوق المشتركة . . وحُدت العملة . . وضعت الإجراءات الحمائية الكفيلة بحماية أسواقها ومنتجاتها . . عززت الترابط بين سياساتها الخارجية وخلقت كياناً عملاقاً يقف الآن على مشارف القرن وهو على أهبة الاستعداد .

وأمريكا التي تتربع الآن على عرش القطب الواحد والتي كانت في مقدمة الصفوف للمسيرة الإنسانية نحو الغد القادم . . أحكمت ومنذ سنوات استعداداتها وقد عملت مؤسساتها على أن تظل هي القوة المهيمنة لدرجة أن البعض أطلقوا شعار أن القرن القادم هو القرن الأمريكي . . فالمؤسسات الاقتصادية وضعت أقدامها ومن الآن في كل مكان بالعالم والمؤسسات المالية أحكمت قبضتها على عنق جميع المؤسسات المالية في كل مكان . . فمعظم أرصدة العالم في بنوكها وبكلمة يعلو سعر الدولار أو ينخفض وتعلو معه أو تهوي كل الكيانات الصغيرة على امتداد الكرة الأرضية .

والمؤسسات الاجتماعية بإمكانها الآن أن تلبس شباب العالم الجينز وتطعمهم الهامبورجر . . وبإمكانها وفي لحظات أن تغير ذلك إلى لباس جديد وطعام جديد . فالمؤسسات الإعلامية تخدم أغراضها بكفاءة واقتدار .

الشمال إذن أنهى استعداداته أو كاد . . فماذا فعل الجنوب، ونحن جزء منه ؟ !

عندما استيقظت آسيا وأرادت أن تنسج على المنوال الأوروبي كانت كارثة إندونيسيا التي عصفت بالمؤسسات المالية فيها وأشرفت بها على هاوية الإفلاس بعد أن تحولت استثماراتها إلى ناطحات سحاب لا تجد من

يسكنها أو يقدر على أن يسكنهـا وخرجت من السـباق وهي لم تكد تدخل فيه . .

والكيانات الكبرى وحتى قبل أن تفكر في الاستعداد، أثيرت بينها العداوة الكامنة وتوترت الأوضاع على الحدود الهندية الباكستانية . . والبؤر الصغيرة الخامدة دبت فيها الحياة فجأة وبدأ الكل يحمل السلاح وتتمزق في ظل ذلك كل الصفوف . فالجنوب يجب أن يظل ممزقاً ومتخلفاً ومنقسماً ومجرد تكدس بشري ضخم مستكين وخاضع للشمال القوي الغني المتحد المتفاهم على تقسيم الأسواق والهيمنة على القرن الجديد .

ونحن في العالم العربي نرى ذلك ونفهمه ونعيه جيداً ولكننا لا نحرك ساكناً فالاتفاقية العربية لتحرير التجارة مازالت دراسات في ملفات تفتح في الاجتماعات، ثم تغلق في انتظار اجتماع جديد . والسوق العربية المشتركة حلم يطوف في سماء الفكر الاقتصادي العربي تنظم فيه القصائد والأهازيج وهي تراوح في مكانها لا تريم والخلافات العربية - العربية مرض عجز كل الأطباء والحكماء عن علاجه أو حتى تسكين آلامه وآثاره . . والصف العربي الواحد يتفتت ويتمزق على الحدود العربية بين الأشقاء في خلافات حول أمتار من الأرض .

لقد حان الوقت في العالم العربي لوقفة حاسمة مع النفس، وإجراءات سريعة وحازمة لمواجهة القرن الجديد وربما كان في مقدمة هذه الإجراءات القضاء مرة واحدة ونهائياً على جميع الخلافات العربية العربية . وأعتقد أن الوقت أصبح مهيأ لقمة عربية شاملة يجلس فيها القادة العرب الأشقاء ليستعرضوا مواطن الخلاف القائمة حالياً بروح الأخوة والعدالة معاً ثم

ليقولوا فيها كلمتهم التي يلتزم بها الجميع فالصف الواحد هو أول الضرورات للزحف الجديد ومواجهة القرن الجديد فرادى خطر يهدد الجميع فالكيانات العملاقة لن ترحم الوحدات الصغيرة والكيانات الصغيرة نفسها لن تقوى على مواجهة هذه الكيانات الكبيرة التي تتحين الفرص لافتراسها والهيمنة عليها . . إن الخلافات العربية أصبحت ظاهرة شاذة وهي أمر ليس في صالح الجميع وأي مشكلة مهما كبرت لابد لها من حل إذا خلصت النوايا وحسنت النيات وحسن النيات هنا أصبح ضرورة حياة أو موت وليس من الحكمة - والعرب هم أرباب الحكمة - أن يضيع المستقبل كله من أجل خلافات صغيرة يمكن حلها في جلسة واحدة على مائدة مستديرة .

لقد دخلت أوروبا حربين عالميتين جرَّت معها فيهما العالم كله وقضت إحداهما فقط وهي الحرب العالمية الثانية على ٤٥ مليوناً من البشر وكان ذلك كله من أجل الصراع على حدود بين دولتين . . هذه الحدود نفسها التي لم تعد شيئاً مهماً فقد تلاشت ضمن خطوات استعداد أوروبا لاستقبال القرن الجديد . لقد كانت الحدود تمتد وتتراجع في القرنين الماضيين مع نشوء الإمبراطوريات وتوسعاتها ثم انهيارها والقرن القادم لن يكون قرن الإمبراطوريات السياسية . فقد أصبحت تلك الإمبراطوريات مجرد صفحات في التاريخ . والكيانات العملاقة الجديدة كيانات لا تقف أمامها الحدود الجغرافية ولا تعوقها البوابات الجمركية . . وقد كانت مشاكل الحدود في العالم كله من إفرازات الإمبراطوريات السابقة في القرن التاسع عشر ولم يعد منطقياً أن تختفي تلك الإمبراطوريات وتبقى إفرازاتها . . لقد صنعوا هذه المشاكل وكانوا يعلمون أنها يمكن أن تخدم أهدافهم في يوم ما وليس من الكرامة أن يسمح العالم العربي - والعرب هم صناع الكبرياء - أن تظل

انعكاسات المؤامرة الاستعمارية قائمة وفعالة حتى بعد أن تحررت الإرادة العربية واستقلت الأرض العربية .

حقيقة هناك بعض الجروح . ولكن الإرادة العربية قادرة على تجاوز الألم فالهدف كبير والخطوة المطلوبة هي خطوة مصير، نكون أو لا نكون، وهو أمر يدعو الجميع للسمو فوق الآلام وتجاوز كل ذيول المحنة وفتح العقول والقلوب لإحساس يمحو ما خلفه الأمس في الجسد العربي الكبير . مع الإدراك بأن العمق الإسلامي أساس متين للتحرك نحو المستقبل المنشود فالإسلام عباءة يمكن أن تظل الجميع وتوفر لهم الأمن وتتيح لهم حشداً أكبر لمواجهة التحديات القادمة وإزالة النزاع القائم على حدود المشرق العربي مدخل رئيسي للقرن القادم وهو نزاع يدخل في منظومة النزاع المنتشر هنا وهناك وهو نزاع الحدود وعلينا أن نتذكر بعمق أن الدولة الإسلامية في عصرها الذهبي كانت ساحة عريضة واحدة تضم شعوباً عديدة لا تفرق بينهم حدود ولا تمزقهم سدود، ولا ترسم خطواتهم جوازات سفر ولا يقلقهم اختلاف العملات وتباين النقد وهو ما تفعله الآن أوروبا التي مزقت دول العالم الإسلامي ووحدت بين دولها وصنعت مختلف الهويات للشعوب الإسلامية والعربية وتعمل اليوم على إيجاد هوية واحدة لجميع شعوبها واصطنعت عشرات العملات للدول الإسلامية ووحدت اليوم عملتها . فهم يستفيدون من تاريخنا الماجد ونحن ننسج على منوال تاريخهم المشين . يسيرون على منهج الوحدة الإسلامية ونحن نقلد عصر الصراعات الأوروبية .

إن علاقة الدول العربية بدول العالم الإسلامي يجب أن تتخذ لها بعداً جديداً في القرن القادم فلم يعد يكفي القول بأننا أمة واحدة أو استعادة الماضي الجميل والتغني به شعراً ونثراً ولم يعد يكفي مجرد تبادل الأمنيات

الطيبة . بل يجب حشد الإمكانيات والتنسيق بينها والإسراع في الخطوات التي بدأت التحرك منذ سنوات ولكن على استحياء نحو السوق الإسلامية وتنشيط الصادرات بين دول العالم الإسلامي وتنشيط التبادل التجاري وخلق نوع من الوحدة على الأقل في المجالات التي لا تفجر خلافات مثل المجالات الإعلامية والثقافية والسياحية . . ومحاولة تنسيق المواقف وخلق حد أدنى من الاتفاق والتعاون والتنسيق . إن القرن الجديد يحث الخطى ويطل بكل تحدياته ولم يعد يكفي الآن الحديث مجرد الحديث أو استعراض الأمنيات بل إن العمل، والعمل الجاد السريع والمتواصل أصبح ضرورة إذا كنا نريد حقاً أن نحجز لنا مكاناً بين الأقوياء وإذا كنا حريصين حقاً على أن نحمي أنفسنا وأجيالنا مما يعد له الأقوياء.

عبد الله بن خالد آل خليفة

التنافس الب



ريطاني الأمريكي

حول امتياز النفط في عمان

١٩٢٢ - ١٩٣٧م

بقلم : **الدكتور فاضل محمد الحسيني**

وهب الله منطقة الخليج العربي خيرات وفيرة، ففضلاً عن موقعها الاستراتيجي المهم الذي يربط الشرق بالغرب تدفق في عروقها النفط مطلع هذا القرن الأمر الذي دفع الدول الكبرى للتسابق من أجل الظفر بامتيازات البحث والتنقيب بغية استخراجه وإنتاجه . وعمان من بين مناطق الخليج التي شهدت فصولاً من التنافس الحاد بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحصول على امتياز التنقيب عن النفط فيها .

سنحاول في هذا البحث إلقاء الضوء على هذا التنافس من خلال الوثائق الإنجليزية المنشورة وغير المنشورة فضلاً عن بقية المصادر الأجنبية والعربية .

عندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حاولت الحكومة البريطانية الحصول على تعهد من السلطان العماني يمنحها بموجبه امتيازاً للتنقيب عن النفط في عمان حيث سبق لها أن حصلت على تعهدات من شيوخ إمارات الخليج العربي تضمنت عدم منح امتيازات التنقيب في أراضيهم إلى أية جهة أو شخص دون موافقتها[١] .

وفي الواقع ، فإن أول امتياز للتنقيب عن النفط في منطقة الخليج العربي قد نجح في الحصول عليه أحد رجال الأعمال الأستراليين يدعى دارسي[٢] في عام ١٩٠١م وذلك في منطقة الساحل الشرقي للخليج وتحديداً في منطقة مسجد سليمان جنوب فارس، ولدى اكتشاف النفط في هذه المنطقة بالذات عام ١٩٠٨م . أصبح من المتوقع اكتشافه في الساحل الغربي للخليج أي في منطقة الإمارات العربية وعلى ضوء ذلك، سعت بريطانيا لاحتكار امتيازات التنقيب عن النفط في هذه الإمارات لصالح شركاتها .

ومما تجدر الإشارة إليه أن حماس بريطانيا للحصول على امتيازات النفط تصاعد بعد التحول الذي طرأ على استخدام أسطولها للنفط كوقود بدلاً من الفحم فقد كانت بريطانيا أول دولة أدركت أهمية النفط في تسيير الأسطول البحري حيث أصدر رئيس بحريتها عام ١٩١٣م قراراً يقضي بالتحول النهائي إلى استخدام النفط في تسيير الأساطيل البحرية . ولذلك حرصت الحكومة البريطانية على الحصول على امتيازات النفط من شيوخ إمارات الخليج فضلاً عن خشيتها من وقوع حكام الخليج في النشاط المريب لبعض صائدي الامتيازات ممن كانوا يمثلون جهات أخرى غير إنجليزية الأمر الذي من شأنه أن يعرض مصالحها في منطقة الخليج إلى الخطر[٣] .

وقد صح الخوف البريطاني في هذا الأمر عندما جاء الماجور (فرانك هولمز - Holmes) ونجح في الحصول على عدة امتيازات من البحرين والكويت والسعودية لصالح الشركة الشرقية والعامة وهي ليست معتمدة من قبل الحكومة البريطانية، وبما أن بريطانيا كانت تساند شركة النفط الإنجليزية

الفارسية بحكم مساهمتها الكبيرة فيها فقد ساءها دخول شركة منافسة للمنطقة، الأمر الذي دفع بالمقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى تنبيه أمراء الخليج العربي إلى عدم توقيع امتيازات لا توافق عليها بريطانيا بحكم تعارضها والتعهدات السابقة للحكومة البريطانية . وبالرغم من ذلك، فقد استمر هولز في الحصول على الامتيازات للتنقيب عن النفط، ولعل أول امتياز له كان في عام ١٩٢٢م في الساحل الغربي للخليج، بعدها ارتبط اسمه بأكبر مستودعات النفط في العالم(٤)، فقد حصل هولز على الامتياز الأول لشركته من ابن سعود وهو امتياز الاحساء(٥) الذي يعد أول امتياز للتنقيب عن النفط في المنطقة، كما حصل على امتياز آخر في المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت .

دخول الشركات الأمريكية منطقة الخليج

والحقيقة أن شركة هولز لم تكن متخصصة في استغلال النفط وإنما في الحصول على أكثر ما يمكن من الامتيازات وبيعها لشركات متخصصة في الاستغلال وهذا ما فعله هولز عندما باع امتياز البحرين إلى الشركات الأمريكية مما شكل أول تدخل للشركات الأمريكية في منطقة الخليج بعد أن كانت هذه المنطقة مغلقة على النفوذ الإنجليزي وحده(٦) .

ومن هنا بدأ التنافس البريطاني الأمريكي حول النفط في الخليج العربي، فقد تبع ذلك شراء آبار الكويت النفطية من قبل شركة أمريكية عرفت فيما بعد باسم (شركة بترول الخليج) والتي أخذت على عاتقها التنقيب عن نفط البحرين واستغلاله(٧) .

ومما لا ريب فيه، إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تهدف إلى توسيع مصالحها التجارية الخارجية عقب الحرب العالمية الأولى مدفوعة إلى ذلك بعاملين :

الأول . . . . وجود فائض كبير لديها من رأس المال .

الثاني . . . . المحافظة على احتياطيها من المخزون النفطي(٨) .

وقد ارتبط النشاط الأمريكي في منطقة الخليج العربي ارتباطاً كبيراً بسياسة الباب المفتوح (Open Door Policy) وهو المبدأ الذي دعت إليه السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى واعتبرته من المبادئ الأساسية المقررة في السياسة الأمريكية طوال فترة ما بين الحربين العالميتين[٩]، والذي يتلخص في عدم احتكار أية دولة لامتياز من شأنه الأضرار بمصالح دول أخرى وأن تقف جميع الدول على قدم المساواة، وقد تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق هذه السياسة في الخليج العربي فنجحت بواسطتها في الحصول على امتيازات خاصة باستغلال النفط . وقد استشاطت الحكومة البريطانية غيظاً من نشاط الشركات البترولية الأمريكية بالمنطقة فطلبت من الماجور راي (Rae) قنصلها في مسقط أن يبعث برسالة إلى السلطان العماني تيمور بن فيصل يستفسر منه فيها عن موقفه من استثمار النفط في بلاده، وبالفعل، كتب راي رسالة إلى السلطان العماني في السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٢٢م بهذا الخصوص[١٠]، وقد أجابه السلطان تيمور في العاشر من شهر يناير من عام ١٩٢٣ برسالة جاء فيها "أننا نوافق على ألا نستغل البترول الذي قد يعثر عليه في أية بقعة تدخل في نطاق أراضينا وإننا لن نمنح أحداً إذناً باستغلاله دون استشارة القنصل والوكيل البريطاني في مسقط وبدون موافقة حكومة الهند البريطانية"[١١]وقد اعتبرت رسالة السلطان تيمور السابقة بمثابة التعهد العماني تجاه الحكومة البريطانية بمنحها حق التنقيب والاستثمار دون سواها وهو لا يختلف عن التعهدات الأخرى التي صدرت من قبل بقية أمراء الخليج العربي الذين سبق ذكرهم[١٢] وبالفعل، قامت شركة النفط الإنجليزية الفارسية بالتنقيب عن النفط في مسقط عام ١٩٢٥م[١٣] .

ولم تواجه الشركة بادئ الأمر أية منافسة من قبل الشركات الأمريكية في المنطقة، وقد أوعزت الشركة الإنجليزية إلى إحدى فرقها الجيولوجية بإجراء المسح بحثاً عن النفط، حيث تركزت معظم تنقيباتها الأولى في المناطق الساحلية .

التنافس البريطاني الأمريكي حول النفط العماني

بلغ التنافس الأمريكي البريطاني حدته عندما تقدمت الفرقة الجيولوجية الإنجليزية بأعمالها التنقيبية في عمان فبدت المنافسة قوية من قبل الشركات الأمريكية العاملة في دولة الإمارات العربية أو التي تحاذي عمان .

وفي الواقع ، لم يكن الأمريكيون بعيدين عن عمان على الرغم من إدراكهم لعلاقاتها المتينة مع بريطانيا ، فقد كان القنصل الأمريكي ببغداد يراقب عن كثب النشاطات البترولية الإنجليزية في عمان وبصفة خاصة الرحلات الاستكشافية التي يقوم بها "برترام توماس" في عمان وقد ورد ذلك في تقاريره إلى حكومته حيث أخبرها بأن الإنجليز لم يبعثوا "توماس Thomas" كمستشار مالي للسلطان العماني وحسب وإنما لاستكشاف المناطق الداخلية في عمان وتحديداً أماكن وجود البترول ولذلك فإن رحلته الداخلية في عمان وإن بدت وكأنها رحلة استكشافية لجزء غير معروف من شبه الجزيرة العربية ، إلا أنها استخدمت للحصول على المعلومات المختلفة لشركة البترول الإنجليزية الفارسية ، الأمر الذي يفسر سبب قيام إحدى ناقلاتها البترولية بحمل اسم "توماس"(١٤) . كما أدرك البريطانيون بأن هناك اتصالاً بين شركة نفط كاليفورنيا الأمريكية والسلطان العماني بصدد امتياز النفط وما أكد ذلك هو ما بعثه السلطان تيمور إلى الشركة الأمريكية من نماذج لنضوح نفطي بغية دراسته مستفسراً عما تثيره هذه النماذج من دلائل نفطية ، وقد فسرت بريطانيا تصرف السلطان بأنه دعوة لشركة نفط كاليفورنيا الأمريكية للعمل في عمان(١٥) .

بيد أن الشركة الأمريكية استغلت ذلك لصالحها في محاولة للنفاذ إلى الأراضي العمانية بهدف استغلال ثرواتها ، إذ اتصل (بلانتين) ممثل الشركة الأمريكية في لندن بوزارة الهند مستأذناً منها في الاتصال بالسلطان العماني بناءً على طلبه إلا أن وزارة الهند البريطانية رفضت ذلك بشدة موضحة في ردها بأن السلطان العماني مرتبط بتعهد مع بريطانيا الأمر الذي لا يسمح له بمنح أي امتياز نفطي دون

استشارة المقيم البريطاني أو موافقة الحكومة البريطانية[١٦] وأن هذا الاتصال الذي جرى بينه وبين الشركة الأمريكية كان بدون علم بريطانيا وسينبه عليه السلطان[١٧] ومن الواضح أن الحكومة البريطانية ما كانت إلا لترفض أية خطوة من شأنها التمهيد لتغلغل النفوذ الأمريكي وإضعاف وجودها في عمان .

غير أن الشركات الأمريكية لم تترك الأمر عند رفض وزارة الهند البريطانية بل سعت إلى إعادة الاتصال مرة أخرى بالسلطان العماني ولكن بطريقة سرية هذه المرة ومن خلال التعاون مع المصالح النفطية الإيطالية، فقد بعثت أحد الرعايا الإيطاليين ويدعى باستوري "Pastori" لزيارة عمان في مايو من عام ١٩٣٧م تحت ذريعة التعاقد على عمال لبناء الطرق في مستعمرة أريتريا الإيطالية في شرق أفريقيا، وكان باستوري يصطحب معه في هذه الزيارة الكونت برورك "Prork" وهو من رجال الأعمال البولونيين بحجة قيامه بأبحاث أثرية في مسقط، ويذكر أن برورك عرض أموالاً طائلة على سلطان عمان لتسهيل مهمته إلا أن الوكيل البريطاني في عمان الكولونيل واط "Watt" ارتاب في أمره فرفض إقامته في عمان بالرغم من ادعائه بأن لقاءه مع باستوري الإيطالي قد تم مصادفة . لقد كان ارتياب الوكيل البريطاني "واط" في محله، حيث ظهر أن برورك ليس إلا عميلاً لشركة الزيت العربية الأمريكية التي كانت تحاول الحصول على عقود امتيازات للنفط في الساحل الجنوبي الغربي للخليج العربي[١٨]، وكان "باستوري" هو الآخر يعمل لصالح شركة إيطالية - أمريكية مهتمة بالتنقيب عن النفط[١٩] .

وعلى كل حال، فإن السلطات البريطانية قد خبرت هذه الأساليب للشركات الأمريكية في محاولاتها المتكررة للحصول على امتيازات لاستثمار النفط في عموم منطقة الخليج العربي وكانت دائمة الحيطة والحذر من النشاطات المريبة لصائدي الامتيازات . وأخيراً، ارتأت بريطانيا أن تسلك أفضل السبل في سد الطريق أمام الشركات الأمريكية إلى عمان وذلك من خلال اهتمامها بالسلطان العماني شخصياً إذ أكدت الحكومة البريطانية في برقيتها للمقيم السياسي البريطاني في الأول من يونيو عام ١٩٣٧م

على ضرورة تنبيه السلطان العماني وتحميله مسئولية تزايد النشاط الأمريكي في بلاده جراء اتصالاته المتكررة مع الشركات النفطية الأمريكية كما أوصت بتذكيره بالالتزامات التي أبداها حيال الإنجليز منذ عام ١٩٣٢م التي تحول دون منحه لأي امتياز نفطي دون مشاورة الحكومة البريطانية وموافقتها[٢٠] وبالفعل، قام المقيم السياسي البريطاني بإبلاغ السلطان العماني في الرابع عشر من يونيو عام ١٩٣٧م بما يلي :

١ - إن الحكومة البريطانية على علم باتصالاته مع الشركة الأمريكية .

٢ - يتعين عليه الالتزام بتعهداته للإنجليز التي تقضي بعدم منح أي امتياز دون استشارتها .

٣ - ألا ينسى الأسبقية في امتياز نفط عمان لشركة النفط الإنجليزية دون سواها . وفي الأخير، تمكنت بريطانيا من أن تحصل على امتياز للتنقيب عن النفط في عمان وقد وقعه السلطان سعيد بن تيمور في الرابع والعشرين من شهر يونيو ١٩٣٧م[٢١] وقد أعطى هذا الامتياز إلى شركة بترول العراق الإنجليزية التي سارعت بدورها إلى تأسيس فرع لها تحت اسم شركة استثمار بترول عمان وظفار المحدودة[٢٢]، وبهذا الامتياز تمكن الإنجليز من أن يوصدوا الأبواب في وجه المطامع الأمريكية في عمان والتي كانت آخر منطقة للتنافس الأمريكي البريطاني على النفط في الخليج العربي خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين .

ومن المفيد أن نشير في نهاية البحث إلى أن الإنجليز قد واصلوا استثمارهم لهذا الامتياز في التنقيب عن النفط في عمان حتى تم اكتشافه بكميات تجارية عام ١٩٦٤م وتصديره في عام ١٩٦٧م، ويعد النفط اليوم المصدر الرئيسي للدخل القومي العماني وقد زاد إنتاجه بعد زيادة عدد حقوله ليصل إلى ٧٥٠,٠٠٠ برميل يومياً في عام ١٩٩٣م[٢٣] .

الدكتور فاضل محمد الحسيني

جامعة ناصر - ليبيا

الهوامش

١ - قاسم، جمال زكريا، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٤٥٣ .

٢ - بيشون، جان، بواعث الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى، نقله إلى العربية محمد عزت دروزة، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٤١ .

٣ - الحسيني، فاضل محمد، العلاقات البريطانية العمانية (١٩١٣م - ١٩٣٩م)، أطروحة دكتوراة دولة غير منشورة، ١٩٩٥ - الرباط، ص ١٤٤ .

٤ - كان (هولز) في الأصل مهندساً إنجليزياً بدأ حياته بالعمل في مناجم الذهب في نيوزيلندا والمكسيك ثم عاد إلى إنجلترا فالتحق بخدمة البحرية البريطانية وما لبث أن وجه اهتمامه إلى الثروات النفطية في المشرق فأقنع مجموعة من رجال الأعمال بإقامة شركة سجلت في لندن عام ١٩٢٠م باسم الشركة الشرقية والعامة المحدودة وقدوقع اختيار الشركة على هولز ليكون ممثلها في الشرق الأوسط .

٥ - سعيد، أمين، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٧٠ .

٦ - قاسم، المصدر السابق، ص ٤٦٥ .

٧ - Hamilton. American & oil in the Middle East. London. 1926 P. 26.

٨ - الخصوصي، بدر الدين عباس، اهتمام الولايات المتحدة ببترول الخليج العربي خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣١، السنة الثامنة، تموز ١٩٨٢م، الكويت، ص ١٨٥ .

٩ - Huerwitz. Diplomacy in the Near and the Middle East, New York,1965. Vol. I. P. 52 .

١٠ - A letter No. 1751 dated 16th December 1922, from the political Agent and consul, Muscat, to His Highness Saiyid Taimur Bin Faisal. Sultan of Muscat and Oman, Muscat.

١١ - A letter No. 1151 dated 10th January 1923, from Taimur Bin Faisal (His Highness the Sultan) to Major Rae, His Britannic Majesty's Consul Muscat.

١٢ – F. O. 371 Oil Possibilities at Views of Aglоprian oil Co. desire of Sultan to Exproit. No. 999/189/91.

١٣ – I-O, P 400, From Political Resident to Government of India, 1925.

١٤ – عُيِّن "توماس" مستشاراً مالياً للسلطان ثم أصبح وزيراً للماليـة في الحكومـة العمانيـة عـام ١٩٢٦ ولم ينجح في مهمته بسبب كثرة رحلاته وأسفاره في داخلية عمان .

١٥ – وهيم، طالب محمد، التنافس الأمريكـي البريطـاني علـى نفـط الخليـج العربـي وموقـف العـرب في الخليج منه، ١٩٢٨ – ١٩٣٩م، بغداد، ١٩٨٢م ص ٣٣٤ .

١٦ – A letter from the political Agent at Muscat, dated 13th February 1923 to Government of India, Arabian Gulf, oil concessions, 1911-1953, Muscat and Oman.

١٧ – وهيم، المصدر السابق ص ٣٤ – ٣٥ .

١٨ – F. O., 371 – 20772, from political Resident to His Majesty's Ambassador, Baghdad, 1st May 1937. Activities in the Persian Gulf of count Prork.

١٩ – وهيم، المصدر السابق، ص ٣٣٥ – ٣٣٦ .

٢٠ – السالم، هداية سلطان، أوراق في دفتر مسافرة في الخليج العربي، الكويت، بدون تاريخ، ص ٢٢ .

٢١ – Agreement between Sultan Saiyid Said Bin Taimur and Petroleum Concessions Limited Company, 24 June 1937, ARABIAN GULF OIL Concessions. 1911 – 1953 – Muscat and Oman, London< 1989, pp. 303 – 314.

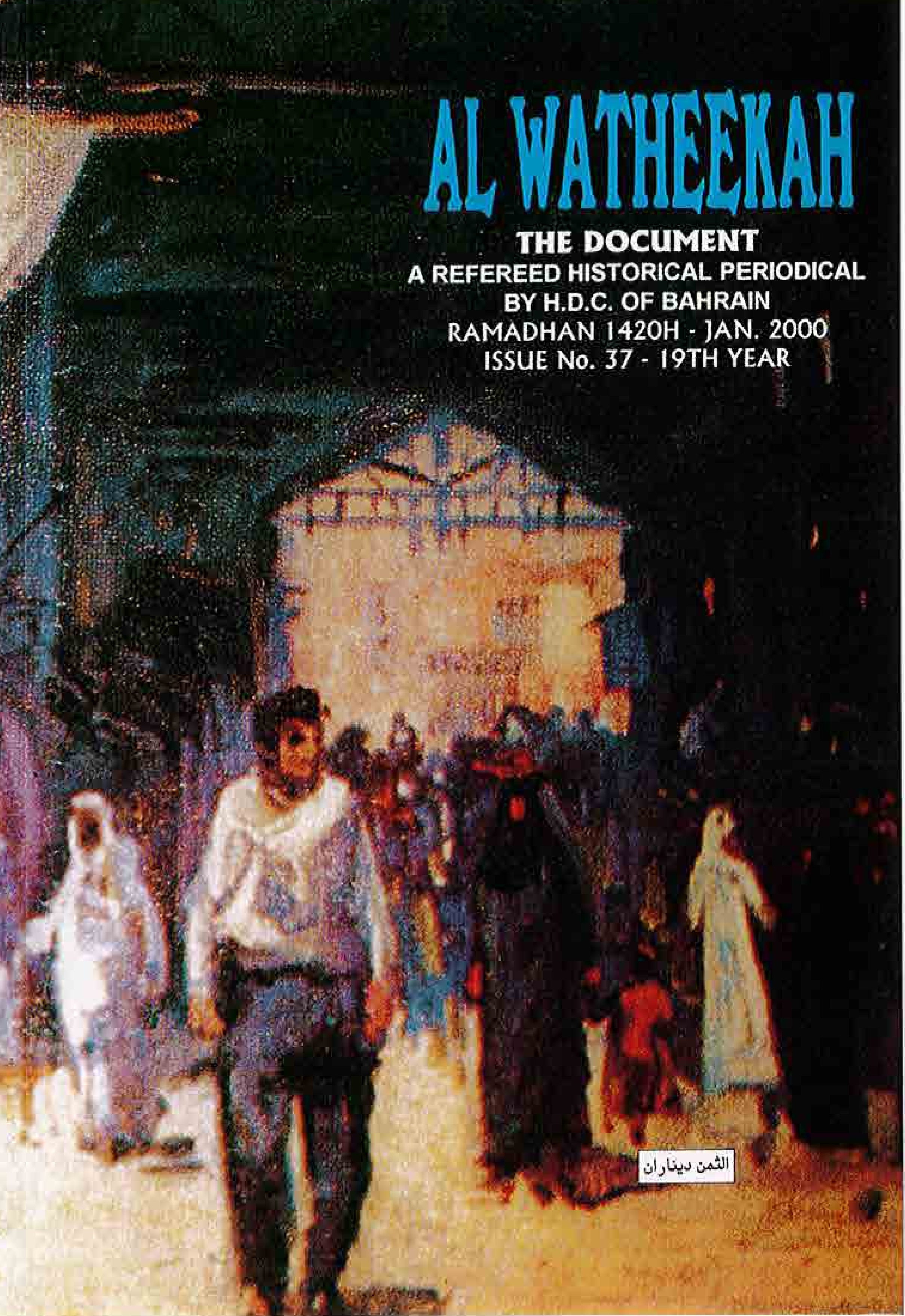
٢٢ – Peterson, J. E., Oman in the 20th Century, London, 1978, p. 89.

٢٣ – عمـــان ٩٣، مجلـــة تصدرهـــا وزارة الإعـــلام العمانيـــة، مســـقط، ١٩٩٣، ص ١٤٢ .

AL WATHEEKAH

THE DOCUMENT

A REFEREED HISTORICAL PERIODICAL
BY H.D.C. OF BAHRAIN
RAMADHAN 1420H - JAN. 2000
ISSUE No. 37 - 19TH YEAR



الثمن ديناران